



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

أثر العدالة الضريبية وشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي

دراسة حالة مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

تحت إشراف الأستاذة:

بن صابر سليمان أسماء

من إعداد الطالبتين:

يحللى أرقية

بلفاطمي خيرة

لجنة المناقشة

مشرفا	د بن صابر سليمان أسماء
ممتحنا	د مبسوط هوارية
ممتحنا	د عبد الرحيم نادية

السنة الجامعية: 2020 - 2021



جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

أثر العدالة الضريبية وشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي

دراسة حالة مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

تحت إشراف الأستاذة:

صابر سليمان أسماء

من إعداد الطالبتين:

يحللى أرقية بن

بلفاطمي خيرة

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

تشكرات والتقدير

من لم يشكر الناس فلم يشكر الله

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم الصلاة والسلام

على أشرف المرسلين سيدنا وحبينا وقائدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فأعظم حمد وشكر للذي تمت

بحمده الصالحات وأكبر شكر للذي سجدت له الكائنات الذي لولاه ما كانت الموجودات الملمين

للعقبات نحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذه الدراسات.

تم تحية إجلال وتقدير إلى من نرجو رضاهما بعد رضاء الله إلى تاج رؤوسنا وعزة أنفسنا وفخرنا

إلى من بدعائهما وصلنا إلى هذه النقطة من النجاح فأعظم شكر وقدر احترام لوالدينا.

بكل حب ووفاء وشكر وثناء نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من ساهموا في تنوير عقولنا حتى

امسكنا القلم، إلى أساتذتنا الأفاضل الذي سهروا على تعليمنا وتكويننا، ونخص بذكر الدكتورة

"بن صابر سليمان أسماء" التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وكانت عوناً

لنا لإتمام هذه المذكرة فجزاها الله.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين بمركز الضرائب CDI لولاية عين تموشنت

الذي رافقونا طيلة فترة التريص التطبيقي

وختاماً نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال رضاه.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي إلى من ساعداني منذ الصغر وسهرا على تربيته

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجي وبناتي حفظهم الله

إلى اخوتي الأعزاء

ألى كل من ساندني من قريب أو بعيد وفي أخير نسأل

الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

يحلى أرقية

إهداء

أهدي هذا العمل الى أسرتي الكريمة حفظهم الله

الى زوجي الكريم الذي ساعدني

إلى أبنائي الأعزاء وإخوتي وأصدقائي

وإلى كل من يسعى إلى رفع وإعلاء راية العلم.

بلفاطمي خيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
أ	الشكر والتقدير
ب	الإهداء
ت	الملخص
ث	قائمة الجداول
د	قائمة الأشكال
01	المقدمة العامة
04	الفصل الأول: الإطار النظري للعدالة الضريبية وعلاقتها بتحفيز الجبائي
05	مقدمة الفصل الأول
06	المبحث الأول: عموميات حول العدالة الضريبية
06	المطلب الأول: تعريف العدالة الضريبية وشبه الضريبية.
06	الفرع الأول: تعريف الضريبة وشبه الضريبة.
06	الفرع الثاني: مفهوم العدالة الضريبية.
07	المطلب الثاني: أنواع العدالة الضريبية.
09	المطلب الثالث: مناهج تحقيق العدالة الضريبية.
11	المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي.
11	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي
12	المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.
13	المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي.
15	المبحث الثالث: علاقة العدالة الضريبية بالإفصاح المحاسبي.
15	المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في عملية التحاسب الضريبي
15	المطلب الثاني: العدالة الضريبية وعلاقتها بمحاربة التهرب الضريبي
17	خاتمة الفصل الأول

18	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
19	مقدمة الفصل الثاني
20	الدراسة الأولى
21	الدراسة الثانية
22	الدراسة الثالثة
24	الدراسة الرابعة
25	الدراسة الخامسة
26	خاتمة الفصل الثاني
27	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
28	مقدمة الفصل الثالث
29	المبحث الأول: منهجية الدراسة وعينة البحث
29	المطلب الأول: منهجية الدراسة
29	المطلب الثاني: مجتمع وعينة البحث
31	المطلب الثالث: مجالات الدراسة
32	المبحث الثاني: نتائج دراسة
32	المطلب الأول: دراسة مقارنة
36	المطلب الثاني: عرض النتائج
37	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة
38	خاتمة الفصل الثالث
39	الخاتمة العامة
40	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2014	الجدول 1
34	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2015	الجدول 2
34	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2016	الجدول 3
34	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2017	الجدول 4
35	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2018	الجدول 5
35	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2019	الجدول 6
36	جدول مقارنة بين أعباء الجبائية لمؤسستين A و B لسنة 2020	الجدول 7

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	هيكل مصالح مركز الضرائب	الشكل 1

الملخص

الملخص:

الهدف من دراستنا استبيان تأثير أهمية العدالة الضريبية في مدى صدق الإفصاح المحاسبي من خلال مفهوم وسيط ومتغير التهرب الضريبي على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت، ودراسة مقارنة بين مؤسستين خلال تصريحاتها الجبائية بالاعتماد على مؤشر التحفيزات الجبائية ولا عدالة ضريبية، حيث قامت إحداهما بإفصاح غير صادق عن معلوماتها المالية.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de clarifier l'impact de la justice fiscale et para fiscale sur la divulgation de l'information financière à travers de concept intermédiaire « la fraude fiscale ». Notre étude est réalisée au niveau de CDI Ain Témouchent où nous avons élaboré une étude comparative entre deux commerçants à travers leurs déclaration fiscale sur la base de l'indicateur « motivation fiscale » (l'indication de la non justice fiscale) le commerçant non motivé exerce la fraude fiscale pour ne présente ses informations financières correctement.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر الضرائب عبء يتحمله المكلفون بدفع الضريبة إلا أنها تعتبر ضرورة حتمية تمكن الحكومات من الإنفاق على البنية الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية لكافة المواطنين، وعليه تحتل العدالة الضريبية حيزاً مهماً في إصلاحات المالية العامة كونها ذات تأثير قوي على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل والثروة وتحتاج تحقيق العدالة الضريبية إلى معلومات محاسبية تتمتع بدرجة إفصاح كافية تساعد في الاستدلال على المبالغ الضريبية المستحقة على المكلفين، وبالتالي الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، بحيث هذه الظاهرة التي تعد من المواضيع الشائكة والحساسة نظراً لصعوبة معرفة الأشخاص المتهربين، وهي من الظواهر التي تعاني منها المجتمعات ومختلف الدول، على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :

- "ما مدى تأثير العدالة الضريبية وشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي في ظل ظاهرة التهرب الضريبي؟"

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي مفاهيم وأهم أهداف العدالة الضريبية؟
- 2- ما هو مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه؟
- 3- ماهي علاقة العدالة الضريبية بالتهرب الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة اقترحنا فرضية التالية:

الفرضية الأولى: العدالة الضريبية لا تؤثر في الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية.

الفرضية الثانية: الاعدالة الضريبية تؤدي الى عملية التهرب الضريبي من خلال عدم الإفصاح عن المعلومات المالية

المقدمة العامة

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع ذو أهمية بالغة، حيث توسعت الدول في فرض الضرائب مما جعل المكلف بالضريبة يشعر بوطأته، ومن ذلك جاءت المطالبة بوجود العدالة الضريبية التي تؤدي الى عملية الإفصاح المحاسبي وهو الامر الذي يخدم مفتشية الضرائب للتخفيف من حدة التهرب الضريبي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم العدالة الضريبية.
- تبيان أهمية ودور الإفصاح المحاسبي في تسهيل عملية التحاسب الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع:

بالنسبة للأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- نقص الدراسات حول موضوع العدالة الضريبية والشبه الضريبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي.
- دراستنا لهذا الموضوع كانت عبارة عن منطلق نظري وتطبيقي لإثراء معارفنا وقدراتنا في هذه الدراسة والتي من شأنها أن تفيدها في المستقبل الدراسي في المجال العلمي.

منهج وأدوات الدراسة:

يهدف الإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات اعتمادنا على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري من الدراسة، حيث تعرضنا إلى مفهوم العدالة الضريبية والشبه الضريبية والإفصاح المحاسبي أما الجزء التطبيقي فقد اعتمادنا على المنهج التحليلي لدراسة مقارنة حالة بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت.

هيكل الدراسة:

لقد قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول، احتوى الفصل الأول على الإطار النظري للعدالة الضريبية والشبه الضريبية والإفصاح المحاسبي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول العدالة الضريبية والشبه الضريبية، أما المبحث الثاني خصصناه لعموميات حول الإفصاح المحاسبي، ودرسنا في المبحث الثالث العلاقة بين العدالة الضريبية والإفصاح المحاسبي، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسات سابقة. وبالنسبة للفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة تطبيقية

المقدمة العامة

في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت حيث خصصنا المبحث الأول لمنهجية وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن نتائج الدراسة التي أجريناها بمركز الضرائب، وبخصوص المبحث الثالث فكان عبارة عن تحليل للنتائج المدروسة.

الدراسات السابقة:

أثناء قيامنا بدراسة لموضوع بحثنا ومن خلال تصفحنا لمجموعة من الأطروحات والمقالات التي تناولت هذا الموضوع بصفة كلية أو جزئية تم صياغة مجموعة من الدراسات على النحو التالي:

1- دراسة يوسف قاشي، 2016، بعنوان "إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، جامعة البويرة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كل من مفهوم العدالة الضريبية من الناحية النظرية والتطبيقية. حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من دور الضرائب في الحياة الاقتصادية ففي وقتنا المعاصر لم تعد الدول تستخدم الضريبة للحصول على الموارد المالية فقط بل أن استخدامها له اقتصادية واجتماعية بالموازاة مع الهدف المالي.

2- دراسة سالم حسن الطلاع، 2018، بعنوان "أثر الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي"، جامعة الأزهر غزة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي تخدم مفتشي الضرائب لتخفيف من حدة التهرب، كما هدفت هذه الدراسة على أثر درجة الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع العدالة الضريبية ذا أهمية واسعة لدى المفكرين والباحثين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على واقع العدالة الضريبية وكذا تأثيرها على الإفصاح المحاسبي في ظل أزمة التهرب الضريبي ومن هنا تناولت دراستنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول العدالة الضريبية وشبه الضريبية

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

المبحث الثالث: علاقة بين العدالة الضريبية والإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول العدالة الضريبية وشبه الضريبية

ان العدالة الضريبية لها تأثير قوي على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفوارق الطبقة وذلك مرهونا بتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

المطلب الأول: تعريف العدالة الضريبية وشبه الضريبية

قسم هذا المطلب الى فرعين، الفرع الاول تعريف الضريبة وشبه الضريبة، أما الفرع الثاني فسننتظر فيه الى تعريف العدالة الضريبية وذلك من خلال بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين.

الفرع الأول: تعريف الضريبة وشبه الضريبة

الضريبة هي "اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبالمقابل قصد تغطية الأعباء العامة." ¹

أما بالنسبة لتعريف الرسوم شبه الجبائية فهو " ما تحصل عليه الدولة كإيراد عام، نظير تقديم خدماتها ويتحدد عادة طبقا للعرض والطلب، وإعمالا بمبدأ المنافسة، ويتم من خلال التعاقد مثل كراء مساحات معينة للعرض، أو استغلال مصالح الدولة ومنشآتها من قبل المكلفين، قصد الاستفادة منها مثل ثمن الاشتراك في الهاتف، الأترنت." ²

الفرع الثاني: مفهوم العدالة الضريبية

يعد مفهوم العدالة من المفاهيم الذي حضت باهتمام كبير من الكتاب والمؤلفين ومن بينها:

من خلال التطور التاريخي للضريبة ونشأت مفهوم العدالة الضريبية فإن هذا الأخير يعد مفهوم "جد حساس وله انعكاسات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، فقلد تبلور مبدأ العدالة وتأصل في إطاره العملي عندما زاد حجم الإنفاق العام وبالمقابل زادت معه التكاليف المالية لتغطية، وعند ذلك توسعت الدول في فرض الضرائب مما جعل المكلف بالضريبة يشعر بوطأتها، ومن ذلك جاءت المطالبة بوجود العدالة الضريبية." ³

كما عرفها الباحث عبد الكريم صادق بركات (1971) على أن العدالة الضريبية «هي معيار ذاتي غامض ونسبي، قابل للتغيير والتعديل وفقا لآراء الكتاب والزمان الذي يكتبون فيه، وتعريف العدالة الضريبية تعتريه الصعوبة مثل ما تعترى الصعوبة تعريف الحق أو الخير أو الجمال." ⁴

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للعدالة الضريبية عدة التعاريف ولكنها تكمل في تعريف مشترك وهو تحقيق المساوات بين الأفراد ومعاملتهم نفس المعاملة حيث يتضح لنا أن مفهوم العدالة هو مفهوم نسبي وليس مفهوم جامع، فهو مفهوم يختلف من

¹ وليد زكريا همام، "الضرائب و محاسبتها"، دار المسيرة، دمشق، 1997، ص15

² محمد الصغير بعلي «المالية العامة»، دار هومة، 2003، ص59

³ زياد أحمد علي عرباسي، "العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008، ص16.

⁴ عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز «علم المالية العامة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1971، ص405.

شخص الى آخر إذ أن هناك العديد من الصعوبات وذلك بالنظر لصعوبة قياس أثر الضريبة على كل مكلف وعدم امكانية قياس العبء الضريبي الواقع عليه بدقة لأن العبء النفسي للضريبة يختلف من شخص الى آخر حسب تقديره لجدوى الإنفاق العام.

المطلب الثاني: أنواع العدالة الضريبية

تنقسم العدالة الضريبية إلى نوعين هما:

أولاً: العدالة الضريبية الرأسية:

ويقصد بها تباين واختلاف معاملة المكلفين ضريبياً حسب مقدرة كل مكلف على تحمل دفع دين الضريبة، ويكون الدخل هو مؤشر والمقياس الأساسي لبيان مقدرة المكلف على الدفع، وتكون الضريبة وفقاً للعدالة الضريبية الرأسية أما ضريبة تصاعدية أو نسبية أو متدرجة، وبما يتوافق مع مقدرة كل مكلف على دفع دين الضريبة وحسب الدخل الذي حصل عليه (اختلاف في مستوى الدخل).¹

ثانياً: العدالة الضريبية الأفقية:

يقصد بالعدالة الضريبية الأفقية أنها معاملة المكلفين من الناحية الضريبية متساوية مع مراعاة الحالة المادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع عند تحديد دين الضريبة.² من خلال المقارنة بالنقطة السابقة:

فالعدالة الضريبية إما أن تتضمن اختلاف في المعاملة الضريبية للأفراد تبعاً لاختلاف مقدرة الأفراد في دفع دين الضريبة أي العدالة الضريبية الرأسية، أو تتضمن مساواة المكلفين في المعاملة الضريبية في المجتمع والذين لديهم مقدرة متساوية على الدفع أي العدالة الضريبية الأفقية.³

وتجدر الملاحظة إلى أن كل نظام ضريبي يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية، وهذه القواعد والمبادئ هي الأساس الذي يؤخذ بنظر الاعتبار عند فرض الضريبة في سبيل تحقيق مصلحة كل من المكلف والدولة على حد سواء وهذه القواعد هي:⁴

1- العدالة في فرض الضريبة على المكلفين:

ويقتضي هذا المبدأ أن تكون هناك عدالة في فرض الضريبة على المكلفين، وعادة تتحقق هذه العدالة من خلال فرض الضريبة بنسب تصاعدية وحسب الدخل الذي يحصل عليه المكلف أي وفقاً للمقدرة التكليفية للمكلفين، وهذا ما هو سائد في العصر

¹حسن النجفي، معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية، الطبعة الأولى، طبع الدار العربية بغداد دار واسط للنشر، 1982، ص155

²حسن النجفي، نفس المصدر، ص65.

³حسن النجفي، نفس المصدر السابق، ص145

⁴د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2008، ص141-142

الحديث وليس كما هو الحال سابقا إذا كانت الضريبة نسبية أي أن الضريبة تفرض بنسبة واحدة مهما تغير وعاءها، يضاف إلى ذلك إن فرض الضريبة بنسب تصاعدية لا يقتصر عند هذا الحد بل تؤخذ بنظر الاعتبار شخصية المكلف ومركزه المالي والأعباء الاجتماعية المتعلقة به تحقيقا للعدالة.

2- التوافق بين أحكام وقواعد الضريبة وظروف المكلفين بدفع الضريبة:

ويعني هذا المبدأ اختيار الوعاء المناسب الذي تفرض عليه الضريبة إضافة للأسلوب الذي يتم اختياره لتحديد هذا الوعاء وكذلك تحديد الإجراءات الخاصة بفرض الضريبة وجبايتها، وعلى أساس ذلك فإن فرض الضريبة يكون في وقت حصول المكلف على الدخل الذي افرض عليه هذه الضريبة.

3- أن يكون المكلف على علم ودراية بالضريبة التي تفرض عليه:

يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة ومعلومة بالنسبة للمكلفين من حيث مقدارها ونسبتها وكافة الإجراءات والأحكام المتعلقة بها بالنسبة إليه، وفي سبيل تحقيق هذا الوضوح بالنسبة لكافة المكلفين لا بد أن تكون التشريعات الضريبية واضحة ولا تحتمل أكثر من تفسير إضافة إلى نشر أحكام وأنظمة الضرائب في وسائل نشر معينة يمكن أن تتوفر تحت يد كل مكلف لتعزيز ثقة المكلفين بالضريبة وتفاديا لتهرب منها.

4- الاقتصاد في تحصيل دين الضريبة من المكلفين:

ويعني ذلك تجنب التبذير في جباية الضريبة إضافة إلى تسهيل أمر كل مكلف عند دفعه الضريبة المفروضة عليه والابتعاد عن الروتين والتعقيد في سبيل الابتعاد عن تحمل النفقات بنسبة عالية مما يؤدي إلى الإضرار بالمالية العامة.

المطلب الثالث: مناهج تحقيق العدالة الضريبية

هناك العديد من المناهج التي تستخدم لقياس مدى تحقيق العدالة الضريبية ويمكن حصر هذه المناهج في منهج المنفعة ومنهج القدرة على الدفع ومنهج الضرائب الوظيفية.¹

1- منهج المنفعة العامة:

استخدم كمنهج أساسي لتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين في التوزيع الأعباء الضريبية، وحسب هذا المنهج تعتبر الضريبة مقابل منفعة، حيث يتضح لنا أن نصيب الفرد يعتبر من الضرائب المدفوعة نصيبا عادلا إذا تساوى وتناسب مع ما يعود عليه من منافع جراء قيام الدولة بالإنفاق العام، لكن هذا المنهج في وقتنا الحالي لا يمكن الاستناد إليه نظرا للعديد من الاعتبارات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

¹ يوسف قاشي، "اشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" «مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص99،98.

- صعوبة قياس المنافع التي تعود على كل فرد من أفراد المجتمع من الخدمات العامة المقدمة لهم، حيث أغلبية هذه الخدمات تعد غير قابلة للتجزئة وتوجه إلى كافة أفراد المجتمع حتى وإن لم يستفد منها بعضهم؛
- بعض الخدمات التي تقدمها الدولة في سبيل قيامها بالإنفاق العام هي خدمات كيفية ولا يمكن قياسها قياساً كمياً مثل: خدمات الأمن، فلا يمكن قياس مدى الاستفادة التي تعود على فرد ما من أفراد المجتمع.

2- منهج القدرة على الدفع:

من خلال هذا المنهج يتم مراعات المقدرة التكليفية للأفراد و التي تعرف على أنها قدرة الممول على المساهمة الضريبية في تمويل الإنفاق العام مع المحافظة على وجوده، أي أن العبء الضريبي الذي يتحمله المكلفون لا يكون واحد بل يختلف من مكلف إلى آخر وهذا باختلاف ظروف المكلفين المالية والشخصية التي تؤكد بعين الاعتبار عند تحديد المقدرة التكليفية وعليه يتم التفريق من خلال هذه المنهج بين نوعين من العدالة هما العدالة الأفقية والعدالة الرأسية؛ حيث يمكن تعريف العدالة الأفقية على أن المواطنين متساوون في دخولهم لا بد أن يدفعوا ضرائب متساوية؛ أما بالنسبة للعدالة الرأسية هي أن يقوم الممولون الذين لهم اختلاف في دخولهم بدفع ضرائب مختلفة حسب درجة اختلاف دخولهم وعليه فإن العدالة الأفقية والرأسية متداخلتان فالقول أن الأشخاص متساوون في المقدرة التكليفية يدفعون نفس الضريبة المؤداة، إذ تعتبر مفهوم المخالفة أن الأشخاص غير متساوون في المقدرة التكليفية لا يدفعون نفس الضريبة.

3- منهج الضرائب الوظيفية:

تقوم الفكرة الأساسية لهذا المنهج انطلاقاً من أن هناك ضرورة لإشراف الدولة وتوجيهها للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الدولة تستعمل كل ما لديها من وسائل متاحة، ومن بين هذه الوسائل نجد الضريبة التي تستعمل في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والمعتمدة من طرف الدولة.

من خلال هذا المنهج تتحقق العدالة الضريبية عندما تستطيع الضريبة تحقيق الأهداف الوظيفية التي استخدمت لا جملها، قد تكون هذه الأهداف حماية للإقتصاد الوطني كاستعمال ضرائب مرتفعة على الواردات، أو زيادة تنافسية المؤسسات المحلية من خلال إعفاءها من الضرائب أو منحها تخفيضات، كما يمكن أن تستخدم الضريبة لمعالجة بعض المشاكل الإجتماعية والحد من إستهلاك بعض السلع، كما قد تستخدم في توجيه النشاط الإقتصادي.

المبحث الثاني: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

يمثل الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة لا اتخاذ قرارات صحيحة، وعليه فإن الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على أهمية الإفصاح عن القوائم المالية والتي تعتبر غاية أساسية لتزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة تعاريف نذكر أهمها فيما يلي:

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات"¹.

كما يمكن تعريفه على أنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة"².

الإفصاح المحاسبي "هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"³.

الإفصاح المحاسبي هو "عملية إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية"⁴.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع تقديم المعلومات إلى المستفيدين لتوضيح حقيقة التي تفيدهم في اتخاذ القرارات الصائبة ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات بناءً على قاعدة معلوماتية صحيحة.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع من بينها:

طارق عبد العال حماد «التقارير المالية»، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر 2005، -

1ص55

2سمير محمد الشاهد، "قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبية الدولية"، اتخاذ المصاريف العربية، عمان 2000، ص20

3رولا كامر، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصاريف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، (2007)،

ص55

4وليد ناجي الحياي، 2007، ص46

1- الإفصاح الكامل (الشامل): وهو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات وغيرها من المعلومات الملائمة.

يقتضي مبدأ الإفصاح التام بضرورة أن تتضمن القوائم المالية وأية معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها الباحث لتلك التقارير. وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته، سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جدول أو قوائم إضافية للقوائم المالية¹

2- الإفصاح العادل أو الواضح: وهو تجسيد للجانب الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم إلى كل الأطراف على حدا سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبة².

3- الإفصاح التثقيفي: ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها إحدى الخصائص الرئيسة للمعلومات المالية ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو مطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات ويقوم على العديد من الاعتبارات منها عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل³.

4- الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد⁴

5- الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري: إن الإفصاح الإلزامي ومن خلال اسمه يدل على أنه إجباري وملزم بموجب قوانين وتعليمات وأعراف محاسبية محددة سلفا تلزم الوحدة الاقتصادية على المثول لها وتطبيق أحكامها وتنفيذ متطلباتها، في الأوقات المحددة، وبالطرق والأساليب المطلوبة بموجب تلك القوانين والتعليمات والاعتراف المشار إليها. أما الإفصاح الاختياري هي البيانات والمعلومات التي لا تحكمها القوانين والتعليمات والاعتراف المحاسبية، بل يترك تقدير أهميتها للإفصاح من عدمه إلى الوحدة الاقتصادية وإدارية، ولهذا تتمتع الوحدة الاقتصادية بمطلق الحرية للإفصاح عنها أو عدم الإبلاغ عنها⁵.

¹ رضوان حلوة حنان "أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي"، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص30

² بن فوج زوينة، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريش، العدد 15، الجزائر، 2015، ص55.

³ عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، "دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين"، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 110، 2017، ص217

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، "مراجعة المعلومات المحاسبية ومسؤولية التقرير"، دار الجامعية، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص560

⁵ فلاح حمود شرار المطيري، "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإفراض"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2010، ص23

مما سبق يتضح لنا أن جميع أنواع الإفصاح يستند إلى معلومات قائمة على التقارير المالية وذلك لوضوح معلومات لمستخدميها إلا أن يختلف كل نوع من الإفصاحات في حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:

- وصف البنود المعترف بها، وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية لتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية.
 - وصف البنود الغير المعترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها، كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين.
 - توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة
 - الإفصاح المحاسبي يهدف إلى ازالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.¹
 - توفير معلومات عن التدفقات النقدية المالية والمستقبلية.²
 - مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار كتحديد نسبة توزيعها للأسهم.
- كما أن هناك عدة أهداف أخرى ذكرها الباحث محمد فداء الدين بهجت (1986).³
- التعرف بالإفصاح المحاسبي وأهدافه وأهميته.
 - التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر المالية والأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعية.
 - التعرف على الأسباب التي تؤدي الى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الأداء المالي والتأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات.
 - الوقوف على مدى التزام الصندوق القومي للمعاشات بتطبيق الإفصاح بطريقة فعالة وكفئة.
 - التعرف على المعوقات التي تواجه الشفافية في الصندوق القومي للمعاشات والتعرف على مجالات التطوير الممكنة لتداول الآثار السالبة الناتجة عن عدم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والإفصاح عن كافة المعلومات المالية الضرورية لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها.
 - ومن خلال كل الأهداف السابقة يمكن تلخيص الهدف العام من الإفصاح المحاسبي في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية ويشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة وتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات⁴
 - ومما سبق يختصر هدف الإفصاح في ازالة الغموض وتجنب تضليل المستخدمين في عرض المعلومات المحاسبية والمالية، وبذلك مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة.

¹ محمد فيصل مايدة، "تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة"، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016، ص182

² أحمد بلقاوي، رياض عبد الله، "نظرية المحاسبية"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص403

³ محمد فداء الدين بهجت، "الإفصاح في القوائم وموقف المراجع الخارجي منه دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية"، المملكة العربية السعودية جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1986، ص35.

⁴ محمود السيد الناغي، "دراسات في نظرية المحاسبية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2011، ص347

المبحث الثالث: علاقة العدالة الضريبية بالإفصاح المحاسبي

المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في عملية التحاسب الضريبي

"تمثل القوائم المالية، بما تتضمنه من معلومات محاسبية، أحد المقومات الأساسية لعملية التحاسب الضريبي، وعلى هذا الأساس فإن الإفصاح عن تلك المعلومات يعد مطلباً أساسياً للاستفادة من المخرجات. وتقدم الشركات تقاريرها إلى السلطة الضريبية التي بدورها تستخدمها في عملية تحديد مبلغ الضريبة المستحقة. وتتمثل مهمة السلطة الضريبية بأجراء متعددة، ومن بين تلك الإجراءات، التحاسب الضريبي وفقاً للنتائج والمعطيات الواردة في التقارير المالية. والتحاسب الضريبي جهد مشترك بين كل من المكلف والإدارة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب، إذ يتم الاعتماد على القوائم المالية المرافقة مع الإقرار المقدم للسلطة الضريبية، إذا كانت المعلومات الواردة فيها تحتوي على الإفصاح الكافي الذي تتطلبه عملية التحاسب الضريبي. وإن مصداقية المكلف تترجم من خلال عرض المعلومات ضمن وظيفة الإفصاح المحاسبي، فإنها تعد عاملاً مؤثراً في التحاسب الضريبي. وتزداد أهميتها من خلال عامل مهم في تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وإن تلك المصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والمرفقة للإقرار الضريبي والتي تترجم مصداقية الوحدة الاقتصادية سوف تساعد في نجاح التحاسب الضريبي. وكلما زادت المصداقية لدى المكلف عند عرضه للمعلومات المحاسبية التي تحتويها تقارير المالية، كلما تحققت الجودة في التحاسب الضريبي، وعززت دور الإفصاح المحاسبي".¹

و بناء على ما تقدم نلاحظ دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية من خلال شفافية المعلومات التي يقدمها مؤسسات وشركات للسلطة المالية من أجل تسهيل إجراءات عملية التحاسب الضريبي، ولكي يتم معرفة مدى التزام الجميع بمبدأ الإفصاح المحاسبي ودوره في تسهيل إجراءات التحاسب الضريبي عن طريق تحليل بعض القوائم المالية.

المطلب الثاني: العدالة الضريبية وعلاقتها بمحاربة التهرب الضريبي

أجمع كل من الباحثين على دور العدالة في محاربة التهرب الضريبي وأشاروا إلى أنه حتى يتم التوفيق بين الغرض المالي، ومن ثم الإبتعاد عن التهرب الضريبي، وبين العدالة الضريبية، لا بد من توافر الأسس والقواعد الثابتة التي تركز عليها الضرائب، وهي القواعد التي جاء بها آدم سميث، وتتلخص في العمومية، والوحدة، واليقين، والملاءمة، والاقتصاد في نفقات الجباية.

وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقق العدالة الضريبية يجب مراعاة ما يأتي:

1- الأخذ بالمفهوم الحديث للعدالة الضريبية القائم على أساس القدرة على الدفع؛

¹ لقاء مالك عبد الرحمن، "دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي"، مجلة دراسات ومالية، العدد 47، 2019.

2- إن جميع المحدثين، والأنظمة الضريبية المقارنة في جميع دول العالم تجمع بين نوعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة لأن كلا منهما تكمل الأخرى.

فالضرائب المباشرة وهي التي تكون مقتصرة على الدخل ورأس المال تتميز بالعدالة الضريبية، نظرا لفرضها وفقا لمقدرة المكلفين بدفعها، حيث يتم الأخذ في الاعتبار عند فرض الضريبة المباشرة الظروف الشخصية للمكلف، وذلك على عكس الضرائب غير المباشرة التي لا تأخذ بالظروف الشخصية للمكلف.¹

في حين أن الضرائب غير المباشرة تقتصر على الإنفاق والتصرفات على الاستهلاك والتداول، ولأن حصيلتها مرتفعة ومرنة، نظرا لإتساع نطاقها، حيث أنها تشمل الإنتاج و الإستهلاك والتداول، إضافة إلى إسهام كافة المواطنين، أغنياء وفقراء بدفعها، كما أن رفع أسعارها يؤدي إلى الزيادة في حصيلتها، وسرعة تحصيلها حيث يتم تحصيلها بسرعة، كما أنها تتميز بتدفقها المستمر خلال السنة، لأن عمليات الإنفاق تبقى مستمرة طوال العام، ولأنها تجبى بصورة مجزأة ومستورة في ثمن شراء السلعة أو الخدمة، فإن المكلف لا يحاول، أو يصعب، أو يستحيل عليه التهرب منها. ويقابل ذلك أن وقع الضرائب غير المباشرة على أصحاب الدخل المنخفضة والمحدودة، وهم الذين يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم للاستهلاك، أكبر من وقعها على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة، ولأن يصعب مبدئيا إدخال عناصر تشخيص الضريبة فيها، فإنها توصم بعيب عدم العدالة الضريبية؛

ونلخص من ذلك إلى أن الضرائب المباشرة تعتبر أكثر تحقيقا للعدالة من الضرائب غير المباشرة، ومن الملاحظ أن معظم الأنظمة الضريبية المعاصرة تجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، لأن كلا منهما يكمل الآخر.²

¹ حسين البيحي، حسين خريوش، المالية العامة، جامعة القدس المفتوحة، 1998، ص64

² المرجع نفسه، ص65.

الخاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل النظري ابراز أهمية البالغة للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي والعدالة الضريبية، حيث بوجود الإفصاح المحاسبي تتحقق العدالة الضريبية وبذلك يتم تقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

سنقوم خلال هذا الفصل بعرض مجموعة من دراسات السابقة المتناولة لموضوع أثر العدالة الضريبية وشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي وقد تم تخصيصه بهدف الوصول إلى نتائج هذا البحث، حيث تظهر هذه الأخيرة أن كل الدراسات اتبعت منهج الوصفي التحليلي، إذ خصصنا هذا الفصل إلى إبراز أهم هذه الدراسات.

- ثلاث دراسات حول الجزائر.
- دراستين حول الدول العربية الأخرى.

الدراسة الأولى:

"إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"،

يوسف قاشي، جامعة البويرة.

مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10 (2016).

يتناول هذا البحث العدالة الضريبية وطرق تحقيقها وكذا الآثار الناجمة عن عدم تحققها، وفي إطار ذلك تقوم بتقييم مدى تحقق العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري من خلال أهم الضرائب المشكلة لها.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كل من مفهوم العدالة الضريبية والتعرف على المشاكل تحقيق العدالة الضريبية من الناحية النظرية والتطبيقية ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول سؤال رئيسي يتمثل فيما يلي: "معرفة مفهوم العدالة الضريبية ومناهج قياسها ومقومات تحقيقها وكذا الآثار الناجمة عن عدم تحقق العدالة في النظام الضريبي المتبع، مع محاولة إسقاط كل ذلك على النظام الضريبي الجزائري". حيث تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل بعض المعطيات الضريبية وتفسيرها، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى ماهية العدالة ومناهج قياسها حيث يعد مفهوم العدالة الضريبية مفهوم جد حساس وله انعكاسات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، كما تطرقنا في المحور الثاني إلى أن الوعاء الضريبي مركّز على العدالة الضريبية.

إذ أنه يمكن تحديد الوعاء الضريبي من خلال الاختيار بين الأنواع المختلفة من الضرائب فقد تم المفاضلة بين الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال. أما المحور الثالث فقد خصص لمقومات العدالة الضريبية وآثار عدم تحقق العدالة الضريبية.

إذ أنه حتى تتحقق العدالة في النظام الضريبي يجب على الدول أن تراعي مجموعة من العوامل التي لا بد من وجودها والتي يمكن إيجاز أهمها في عمومية الضريبة وتجنب الازدواج الضريبي.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية.

- النظام الضريبي يحتوي على مزيج متنوع من الضرائب، فهو لم يتخذ من نوع واحد من الضرائب مركّزا للهيكل الضريبي بل مزج بين الأنواع المتاحة.
- يسهل المشرع الضريبي الجزائري على محاربة الإزدواج الضريبي سواء كان إزدواجا داخليا وذلك من خلال توخي حدوده في التشريع الضريبي، أو الإزدواج الخارجي من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الأخرى.
- حرصا من المشرع الجزائري على محاربة ظاهرة التهرب الضريبي وتلاقي آثارها السلبية أناط الإدارة الضريبية العديد من الآليات والصلاحيات قد تصل حتى التدقيق في نمط معيشة الأفراد في ظل التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية.¹

¹ يوسف قاشي، مرجع سبق ذكره

"العدالة الضريبية ودورها في تطوير الجباية المحلية في الجزائر"

غانم عبد الله

اقترح مساهمات لتطوير الجباية المحلية في الجزائر (2019).¹

إن الضريبة تقوم على مبدأ المواطنة والرضا والقبول الحر للضريبة وقد جاء ذلك في بعض الدساتير أن كل المواطنين متساوون في أداء الضرائب، حيث تهدف الدراسة إلى تحسيس المواطنين بأهمية دفع الضرائب والتي هي في النهاية سوف تنعكس على دفعها في شكل خدمات وهذا من خلال إستطلاع اجري في كل من الجزائر سنة 2017 وفرنسا سنة 2013.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

من أجل التواصل الفعال وتسيير جيد للسياسات المحلية وجب القيام ببعض الممارسات الإدارية المتمثلة فيما يلي :

- يجب أن يكون في المجتمعات المحلية قادة (مجلس شيوخ).
- قادة شبان دون اهمال الفئة النسوية.
- يجب أن تكون إجتماعات وحلقات دورية.
- استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي.
- الثقافة ونشر للمعلومات بشكل فعال.
- مساهمة المواطنين في محاربة الفساد.
- يجب أن تكون هناك مفاضلة في المشاريع الإستراتيجية .
- ادخال مصطلحات جديدة في ذهن المسيرين المحليين (رأس المالي البشري، ورأس المالي الإجتماعي، ثقافة الابتكار، زيادة الأعمال)

¹غانم عبد الله ،"العدالة الضريبية ودورها في تطوير الجباية المحلية في الجزائر"،جامعة بسكرة ، 2019 .

"دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي"

لقاء مالك عبد الرحمن، م.ق. إحسان شمran الياسري.

محلة دراسات محاسبية ومالية (2019) ¹

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي بما يعزز الثقة بين المكلفين (الشركات) والسلطات الضريبية، والوقوف على مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تعدها لجنة الإفصاح المحاسبي المناسب للسلطة الضريبية قد اعتمدت الباحثة المنهج الاستنباطي بهدف إستنباط الأسس والقواعد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول سؤال رئيسي يتمثل في ضعف الإفصاح المحاسبي لدى بعض إدارات الشركات عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، ويفهم من سياق سلوك تلك الإدارات أنها تسعى لعدم العناية بالإفصاح، فيما لا يعتمد بعضها ذلك، مما يؤدي إلى التأثير على وجود جودة التحاسب الضريبي، بسبب عدم توفر القناعة بالمعلومات الواردة في تلك التقارير والتي تؤثر سلبا في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وتؤثر في الحصيلة الضريبية.

حيث تتمثل فرضية البحث: أن العناية التي يبذلها الشركات في إعداد القوائم المالية وعرض نتائج النشاط بما يعبر عن واقع نشاطها، وبما يطمأن السلطة المالية إلى وجود إفصاح محاسبي مناسب، تؤثر إيجابيا في جودة التحاسب الضريبي.

حيث تم من خلال الجزء النظري التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي وتبيان أنواعه وأهدافه إضافة إلى إستعراض عموميات حول القوائم المالية التي تعد الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية وأهمها الهيئة العامة للضرائب لفرض التحاسب الضريبي وتعد القوائم المالية عن فترة مالية تكون سنة وتقع مسؤولية إعدادها وعرضها إلى إدارة الشركة أما الجانب التطبيقي فقد إطلعت فيه الباحثة على ملفات عدد من الشركات وتناولت نتائج تعامل السلطة الضريبية مع إفصاحها من خلال قبول أو عدم قبول نتائج النشاط.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- أن الإفصاح المحاسبي هو جوهر الذي يقوم عليه إعداد التقارير المالية كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية التعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. اعتماد الإفصاح الكافي أي شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستخدمين لاتخاذ القرارات الصائبة ولأن الإفصاح الكامل مكلف.
- 2- كما إن هناك ضعف في الإفصاح المحاسبي لدى بعض إدارات الشركات عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، مما يؤدي إلى التأثير على جودة التحاسب الضريبي، بسبب عدم توفر القناعة بالمعلومات الواردة في تلك التقارير والتي تؤدي إلى تأثير سلبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وتؤثر في الحصيلة الضريبية. فضلا عن تأثير السلبي على دعم مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات. حيث أن عدم قبول نتائج النشاط الظاهر في القوائم المالية

¹ لقاء مالك عبد الرحمن، م.ق. إحسان شمran الياسري، "دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي" العدد 47، 2019.

المدققة من مراقبي الحسابان الحسابات يدفعهم إلى عدم بدل العناية طالما كانت تلك الحسابات لا تهتم بها السلطة المالية.

- 3- أن تقدير الدخل الخاضع للضريبة هو من أهم مهام المحاسب الضريبي وأعدادها، وذلك لأن الإدارة تجد نفسها مطالبة بأن تراعي في هذه العملية مصلحة متعارضتين، مصلحة المكلف ومصلحة الخزينة العامة. لذا فإن موضوع جودة المحاسب الضريبي يحتل أهمية خاصة من حيث حصيلة الضريبة وعدالة التوزيع، ولهذا تهتم الدولة بهذا الموضوع.
- 4- أن الإفصاح الجيد يخلق تأريخاً جيداً للشركة وللمراقب الحسابات لدى السلطة المالية.

"تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية"

عز الدين محمد نجيب، يوسف عاشور.

مجلة الدراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، سنة 2020.1

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية وذلك من خلال توزيع إستبيان بعينة من مديريات الضرائب الولائية للممارسين لمهنة المحاسبة والجبائية. ومن هنا تمحورت مشكلة هذه الدراسة في "كيف سيؤثر الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية؟" حيث تم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي كونهما يساعدان على التحليلي الشامل والعميق لمشكلة الدراسة. وللإجابة على الإشكالية تم إختيار الفرضية التالية: الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر.

حيث في الإطار النظري تم التطرق إلى الإفصاح والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي؟

أما الجانب التطبيقي ولتدقيق أهداف البحث المتمثلة في توضيح أثر الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية من خلال إستخدام إستبيان وذلك من خلال إستخدام برنامج التحليل المسمى الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية spss باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الجبائية.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

بالنظر إلى النموذج المقدر والتقييم إحصائي ترقبو (فرضية أن الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، حيث تم الإبقاء على متغيرات النظام المحاسبي المالي كعوامل مؤثرة حقيقية على زيادة فعالية الرقابة الجبائية، لأن احتمال الخطأ المرافق لها (p.value) كان أقل من 5% كما أن الميل الحدي لكل من متغير الإفصاح المحاسبي، ومتغير القياس المحاسبي، كان موجبا وقد بلغت قيمته على التوالي: 0.66، 0.48.

¹عز الدين محمد نجيب، يوسف عاشور، "تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية، مجلة دراسات وأبحاث" العدد 4، جامعة يحي فارس المدينة، 2020.

"أثر الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي"

سالم حسن طلاع

رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 2018¹

تهدف هذه الدراسة على أثر درجة الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي وهذا من خلال التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وتبيان ماهية ظاهرة التهرب الضريبي.

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: "هل يوجد أثر لدرجة الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي؟" حيث تكمن أهمية هذه الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي تخدم مفتشي الضرائب لتخفيف حدة التهرب، حيث يعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

حيث تطرقنا في جانب النظري إلى تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته مع ذكر مفهوم التهرب الضريبي وطرقه.

أما الجانب التطبيقي فكان مجتمع الدراسة عبارة عن العاملين في مكاتب المحاسبة والتدقيق بصفتهم ممثلين للمكلف، ولذلك العاملين في الدوائر الضريبية في مجتمع الإيرادات بصفتهم ممثلين للحكومة. كما تم الاعتماد على استبيان للوصول إلى نتائج التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة الإفصاح في قائمة المركز المالي على ظاهرة التهرب الضريبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة الإفصاح لا في قائمة الدخل على ظاهرة التهرب الضريبي.

¹ سالم حسن الطلاع، "أثر الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي"، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2018.

خاتمة الفصل:

بين لنا من خلال استعراض الدراسات السابقة أن جميع الدراسات التي تناولت موضوع أثر العدالة الضريبية والشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي وبعد اطلاعنا على عدة الدراسات ظهر لنا أن جميع الدراسات اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي، كما أن هذه الدراسات المذكورة جميعها استخدمت كأداة لتغذية موضوع مذكرتنا.

الفصل الثالث

المقدمة الفصل:

إن الدراسة العلمية لا تكون الا بواسطة التكامل بين النظري الذي تطرقنا اليه من خلال الفصلين السابقين، والتطبيقي في العمل الميداني الفعلي الذي نتأكد من خلاله من صحة المعلومات النظرية لذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل الى دراسة ميدانية لتتأكد من أثر العدالة الضريبية على الإفصاح المحاسبي من خلال متغير ووسيط الا وهو التهرب الضريبي، و من أجل عرض هذا الفصل تناولنا ثلاث مباحث و المتمثلة في:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة وعينة البحث

من أجل دعم موضوعنا بالجانب التطبيقي حددنا دراستنا كما يلي:

المطلب الأول: منهجية الدراسة

ان الموضوع الذي نود معالجته وطبيعته ونوع المعلومات المتوفرة فيه وطريقة تحليله تفرض علينا استخدام المنهج الاستقرائي في الجانب النظري حيث اعتمدنا على مقالات وكتب واطروحات علمية والمنهج الوصفي التحليلي من خلال المعلومات الميدانية قمنا بوضعها ثم تحليلها حسب الموضوع المطروح.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة البحث

كل باحث من اجل معالجة موضوع دراسته والتوصل الى النتائج يقوم بمجموعة من الاختبارات على عينة من المجتمع الذي له علاقة بموضوع بحثه.

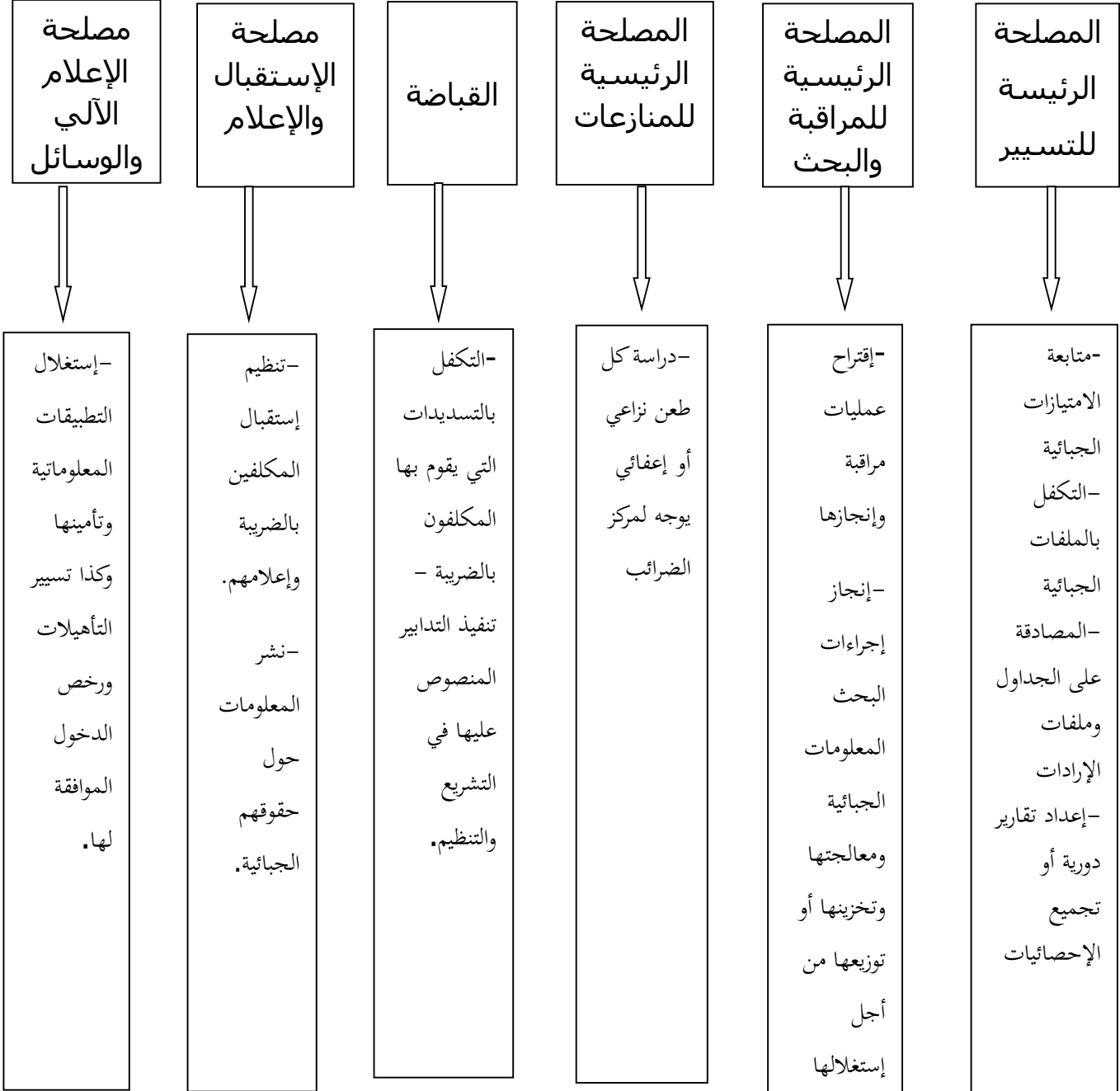
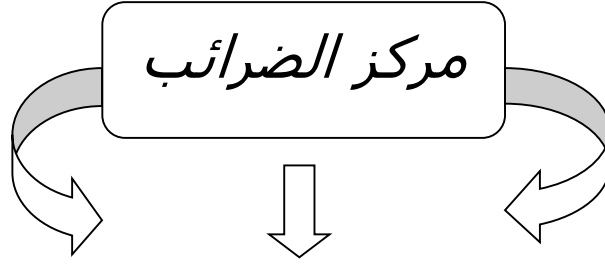
فبالنسبة الى بحثنا فان هذا المجتمع يتمثل في مركز مديرية الضرائب المتواجد مقرها بولاية عين تموشنت أما العينة فتمثلت في مؤسستين اقتصاديتين في الفترة ما بين 2014-2020، الأولى تحصلت على تحفيظات جبائية بعدما استفادت من تمويل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، أما المؤسسة الثانية لم تستفد من أي امتياز أو تحفيز

تعريف مركز الضرائب:

هو إحدى مراكز مديرية الضرائب والذي يعتبر إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية وتسيير الملفات الجبائية، إلى جانب البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات، متابعة الامتيازات الجبائية بحيث يتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي، اصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين.

مركز الضرائب



الشكل 01: يمثل هيكل مصالح مركز الضرائب

أهداف مركز الضرائب:

للمراكز الضريبية أهداف عديدة تتمثل أهمها فيما يلي:

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات وعاء تحصيل نزاع الرقابة الجبائية.
- التكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء.
- تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق إستغلال شبكة الأنترنت.
- العمل على تحسين إستقبال المكلفين.

المطلب الثالث: مجالات الدراسة

- 1- الحدود المكانية: لقد تم الإسقاط الجانب التطبيقي على مركز الضرائب لولاية عين تموشنت حيث تمت دراسة العدالة الضريبية وشبه الضريبية من خلال مقارنة بين مؤسستين استفادت الأولى من تمويل على مستوى الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب، و المؤسسة الثانية قامت بالاستثمار بمالها الخاص في نفس المجال
- 2- الحدود الزمنية: لقد امتدت الدراسة من 2014 إلى غاية سنة 2020.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المطلب الأول: دراسة مقارنة:

تدور حيثيات العينة المدروسة حول مؤسستين (A) و (B) قامتا كلاهما باقتناء وسيلة نقل عبارة عن حافلة نقل جماعي بمبلغ 4.500.000 دج. المؤسسة (A) استفادت من تمويل (ensej)، أما المؤسسة (B) اشترت وسيلة النقل بمالها الخاص في سنة 2014.

تقربت المؤسسة (A) من إدارة الضرائب بعد اتمامها للإجراءات الإدارية مع (ensej)، ووضعت ملفها الجبائي حيث استفادت من مجموعة من الامتيازات الجبائية تمثلت فيما يلي:

- 1) في مرحلة الانشاء، قدمت لها شهادة إعفاء تتيح لها من إعفاء على TVA المشتريات (وسيلة النقل)، كما تتيح لها الاستفادة أيضا من الاعفاء على TVA تأمينات السنة الأولى.
- 2) في مرحلة الاستغلال: بعد إظهارها مقرر الاستغلال المسلم لها من طرف (ensej) استفادت من إعفاء على الرسم على النشاط المهني والاعفاء على الضريبة على الدخل الإجمالي مدته 3 سنوات.
- 3) كما استفادت من تمديد من إعفاء مدته 3 سنوات بعد توظيفها لثلاث عمال لمدة غير محدودة والمتمثل كما يلي: 70%، 50%، 25%.

أما المؤسسة (B) بعدما تقربت من مصلحة الضرائب ووضعت ملفها الجبائي بصفة عادية، تم إلزامها بدفع جميع مستحققاتها من الضرائب والرسوم ولم تستفد من أي امتياز.

الجدول الموالية توضح الأعباء الجبائية والشبه جبائية مع العلم أن لهما نفس رقم الاعمال المقدر ب 3.000.000 دج لجميع السنوات وأرباح سنوية قدرت ب 1.200.000 دج لجميع السنوات.

سنة 2014 مرحلة الانشاء

B	A	
قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيزات	
0.19 x 855000=4500000	-855000	مشتريات TVA
4280	-4280	تأمين TVA
859280	-859280	المجموع

الجدول (1): قيمة التحفيزات التي استفادت منها المؤسسة A وقيمة الأعباء الجبائية التي للمؤسسة B في مرحلة انشاء 2014.

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2015 مرحلة الاستغلال

B	A	
قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيزات	
270000	270000	TVA الخدمات المقدمة
60000	-60000	TAP
300000	-300000	IRG
630000.00	-360000.00	المجموع

الجدول (2): قيمة التحفيزات التي استفادت منها المؤسسة A وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة B في مرحلة استغلال 2015.

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2016 مرحلة الاستغلال

B	A	
قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيظات	
270000	270000	TVA الخدمات المقدمة
60000	-60000	TAP
300000	-300000	IRG
630000.00	-360000.00	المجموع

الجدول (3): قيمة التحفيظات التي استفادت منها المؤسسة (A) وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة (B) في مرحلة استغلال 2016.

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2017 مرحلة الاستغلال

ملاحظة: المؤسسة (B) صرحت فقط ب 1.000.000 دج كريح سنوي ورقم أعمال 2.000.000 دج

B		A	
الفروقات الجبائية	قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيظات	
90000	180000	270000	TVA الخدمات المقدمة
20000	40000	-60000	TAP
60000	240000	-300000	IRG
170000.00	460000.00	-360000.00	المجموع

الجدول (4): قيمة التحفيظات التي استفادت منها المؤسسة (A) وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة (B) وقيمة الفروقات الضريبية التي تهربت منها المؤسسة (B).

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2018 مرحلة الاستغلال

B		A	
الفروقات الجبائية	قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيظات	
90000	180000	270000	TVA الخدمات المقدمة
20000	40000	-60000×0.7 $= 42000$	TAP
60000	240000	-300000×0.7 $= 210000$	IRG
170000.00	460000.00	-252000.00	المجموع

الجدول (5): قيمة التحفيظات التي استفادت منها المؤسسة (A) وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة (B) وقيمة الفروقات الضريبية التي تهربت منها المؤسسة (B).

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2019 مرحلة الاستغلال

B		A	
الفروقات الجبائية	قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيظات	
90000	180000	270000	TVA الخدمات المقدمة
20000	40000	-60000×0.5 $= 30000$	TAP
60000	240000	-300000×0.5 $= 150000$	IRG
170000.00	460000.00	-180000.00	المجموع

الجدول (6): قيمة التحفيز التي استفادت منها المؤسسة (A) وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة (B) وقيمة الفروقات الضريبية التي تهربت منها المؤسسة (B).

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

سنة 2020 مرحلة الاستغلال

B		A	
الفروقات الجبائية	قيمة الضرائب المدفوعة	قيمة التحفيزات	
90000	180000	270000	TVA الخدمات المقدمة
20000	40000	$-60000 \times 0.25 = 15000$	TAP
60000	240000	$-300000 \times 0.25 = 75000$	IRG
170000.00	460000.00	-90000.00	المجموع

الجدول (7): قيمة التحفيزات التي استفادت منها المؤسسة (A) وقيمة الأعباء الجبائية للمؤسسة (B) وقيمة الفروقات الضريبية التي تهربت منها المؤسسة (B).

المصدر: من اعداد الباحثين استعانة بموظفي مركز الضرائب لولاية عين تموشنت

المطلب الثاني: عرض النتائج

الجدول(1): مرحلة انشاء 2014

قيمة الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المتحملة من طرف المؤسسة (B) تمثلت في 859280 دج و التي تنقسم بين TVA على شراء تثبيات 855000 دج و TVA على تأمينات سنة أولى ب4280 دج، بينما المؤسسة (A) تحصلت على تحفيزات بإعفاء على TVA على شراء تثبيات و TVA على تأمينات سنة أولى.

الجدول(2): مرحلة الاستغلال سنة 2015

قيمة الأعباء الجبائية المتحتملة من طرف المؤسسة (B) تمثلت في 630000 دج والتي تنقسم بين TVA على الخدمات المقدمة ب 270000 دج و TAP ب 60000 دج و IRG ب 30000 دج، بينما المؤسسة (A) تحملت نفس العبء (TVA على الخدمات المقدمة ب 270000 دج)، وتحصلت على تحفيز ضريبي ب 360000 دج شمل إعفاء على TAP و IRG.

الجدول(3): مرحلة الاستغلال سنة 2016

قيمة الأعباء الجبائية المتحتملة من طرف المؤسسة (B) تمثلت في 630000 دج والتي تنقسم بين TVA على الخدمات المقدمة ب 270000 دج و TAP ب 60000 دج و IRG ب 30000 دج، بينما المؤسسة (A) تحملت نفس العبء (TVA على الخدمات المقدمة ب 270000 دج)، وتحصلت على تحفيز ضريبي ب 360000 دج شمل إعفاء على TAP و IRG.

الجدول(4): مرحلة الاستغلال سنة 2017

خلال سنة 2017، تحملت المؤسسة (B) ما قيمته 460000 دج فقط من الأعباء الجبائية بدلا من 630000 دج، حيث تهربت بما قيمته 170000 دج من أعباء TVA 90000 دج و TAP ب 20000 دج و IRG ب 60000 دج. في حين أن المؤسسة (A) تحملت فقط أعباء TVA ب 270000 دج واستفادت من تحفيز ضريبي ب 360000 دج شمل TAP و IRG.

الجدول(5): مرحلة الاستغلال سنة 2018

تحملت المؤسسة (B) ما قيمته 460000 دج فقط من الأعباء الجبائية بدلا من 630000 دج، حيث تهربت بما قيمته 170000 دج من أعباء TVA 90000 دج و TAP ب 20000 دج و IRG ب 60000 دج. في حين أن المؤسسة (A) تحملت فقط أعباء TVA ب 270000 دج واستفادت من تحفيز ضريبي ب قدره 252000 دج شمل TAP ب 42000 دج و IRG ب 210000 دج.

الجدول(6): مرحلة الاستغلال سنة 2019

تحملت المؤسسة (B) ما قيمته 460000 دج فقط من الأعباء الجبائية بدلا من 630000 دج، حيث تهربت بما قيمته 170000 دج من أعباء TVA 90000 دج و TAP ب 20000 دج و IRG ب 60000 دج. في حين أن المؤسسة

(A) تحملت فقط أعباء TVA ب 270000 دج واستفادت من تحفيز ضريبي ب قدره 180000 دج شمل TAP ب 30000 دج و IRG ب 150000 دج.

الجدول(7): مرحلة الاستغلال سنة 2020

تحملت المؤسسة (B) ما قيمته 460000 دج فقط من الأعباء الجبائية بدلا من 630000 دج، حيث تهربت بما قيمته 170000 دج من أعباء TVA 90000 دج و TAP ب 20000 دج و IRG ب 60000 دج. في حين أن المؤسسة (A) تحملت فقط أعباء TVA ب 270000 دج واستفادت من تحفيز ضريبي ب قدره 90000 دج شمل TAP ب 15000 دج و IRG ب 75000 دج.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بالاعتماد على الدراسة الميدانية والنتائج المتوصل إليها بالنسبة للمؤسستين فإن المؤسسة (A) المستفيدة من التحفيزات الجبائية كانت تصريحاتها صحيحة في مرحلة الانشاء ومرحلة الاستغلال.

بينما المؤسسة (B) لم تستفد من أي تحفيز جبائي و الذي يعتبر لاعدالة ضريبية في حقها مما أدى بها الى التهرب من مستحقاتها الجبائية و إدلائها ببعض التصريحات الغير صادقة في السنوات 2017 الى غاية 2020، و من هنا نلاحظ ان أعباء المؤسسة (B) كانت أكبر بكثير من أعباء المؤسسة (A) رغم ممارستها من نفس النشاط و في نفس الفترة، و ذلك راجع لاختلاف السياسات الجبائية مع المكلفين بحيث أن المؤسسة (A) استفادت من امتيازات و تسهيلات مما أدى بها الى تقديم تصريحات صادقة أما المؤسسة (B) لم تستفد من أي تحفيز جبائي او تمويل خارجي مما أدى بها الى التهرب الضريبي و عدم افصاح عن معلوماتها المالية الحقيقية و هذا ما يؤكد الفرضية (2) "اللاعدالة الضريبية تؤدي الى عملية التهرب الضريبي من خلال عدم الإفصاح عن المعلومات المالية". ونفي الفرضية (1) "العدالة الضريبية لا تؤثر في الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية".

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للعدالة الضريبية والشبه الضريبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، وبعد تطرقنا للجانب التطبيقي للدراسة، وبعد اتباعنا للمنهج التحليلي استخلصنا ان السياسات المتبعة مع المكلفين لها دور في تحفيز الإفصاح الصادق المعلومات المالية وأن هناك علاقة طردية بين العدالة الضريبية والشبه الضريبية وبين الإفصاح المحاسبي، فعلى الدولة مراجعة سياساتها الجبائية والالتزام أكثر بمبدأ العدالة والشمولية لتضمن الافصاح الصادق وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتقليص من حدتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد تطرقنا من خلال بحثنا إلى دراسة موضوع أثر العدالة الضريبية والشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي، من خلال محاولة حصر أهم ما يتعلق بالموضوع من جانبه النظري والتطبيقي عبر خطوات منهجية لمعالجة إشكالية البحث وذلك انطلاقاً من التعريف بالعدالة الضريبية والشبه الضريبية وأنواعها ومناهج تحقيقها، ثم تعرضنا إلى عموميات حول الإفصاح المحاسبي، كما حاولنا في البحث تسليط الضوء على العلاقة القائمة بين العدالة الضريبية والإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثاني قد خصص إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى مجموع أثر العدالة الضريبية وشبه الضريبية على الإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية لتبيان أثر العدالة الضريبية على الإفصاح المحاسبي، والتي قمنا بها في مركز الضرائب بعين تموشنت من أجل الوصول إلى النتائج واختيار فرضيات الدراسة التي يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية، نفي الفرضية الأولى "العدالة الضريبية لا تؤثر في الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية" لأن المكلف الذي لم يستفد من أي امتياز والذي تعتبر لا عدالة ضريبية على عكس المكلف الآخر الذي استفاد من التسهيلات الضريبية لذلك تم تأكيد الفرضية الثانية "اللاعادلة الضريبية تؤدي إلى عملية التهرب الضريبي من خلال عدم الإفصاح عن المعلومات المالية"، بحيث إن اللاعدالة الضريبية تؤدي إلى التهرب الضريبي من خلال عدم الإفصاح عن المعلومات المالية.

وكتائج نهائية لدراستنا نستخلص أن:

- العدالة الضريبية تتحقق إذا خضع جميع المكلفين لنفس السياسة الجبائية (مبدأ الشمولية - مبدأ العدالة).
- إن الإفصاح المحاسبي هو الجوهر الذي يعتمد عليه في اعداد التقارير المالية.
- للإفصاح المحاسبي له دور في رفع جودة التحاسب الضريبي مما يعزز الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- وليد زكريا همام، "الضرائب ومحاسبتها"، دار المسيرة، دمشق، 1997.
- 2- حمد الصغير بعلي، "المالية العامة"، دار هومة، 2003.
- 3- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1971.
- 4- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة للنشر الجزائر، 2018.
- 5- حسن بغداد النجفي، "معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية" الطبعة الأولى، طبع الدار العربية، بغداد، دار واسط للنشر، 1982.
- 6- طارق عبد العال حامد، "التقارير المالية"، الجزء الأول، دار الجامعة، مصر، 2005.
- 7- سمير محمد الشاهد، "قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية" اتحاد المصاريف العربية، عمان، 2000.
- 8- رضوان حلوى حنان، "أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، الأردن، 2004.
- 9- أمين السيد أحمد لطفي، "مراجعة المعلومات المحاسبية ومسؤولية التقرير"، دار الجامعة، طبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2009.
- 10- أحمد بلقاوي، عبد الله "نظرية المحاسبة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 11- محمود السيد الناغي، "دراسات في النظرية المحاسبية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2011.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- 1- زياد أحمد علي عرباسي "العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 2- رولا كامر، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصاريف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
- 3- فلاح حمود شرار المطيري، "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض"، رسالة ماجستير تخصص محاسبة كلية أعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2010.
- 4- محمد فيصل مايدة، "تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة دكتوراة جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، 2016
- 5- محمد فداء الدين بهجت، "الإفصاح في القوائم وموقف المراجع الخارجي منه دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية"، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1986.
- 6- غالم عبد الله، "العدالة الضريبية ودورها في تطوير الجباية المحلية في الجزائر"، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

ثالثا: المجالات والمؤتمرات

- 1- يوسف قاشي، "اشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة الى حالة الجزائر «، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البويرة، 2020.
- 2- بن فرج زوبنة، "متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنود وفق المعايير المحاسبية الدولية، "مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، عدد 15، 2015.
- 3- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، "مساهمة حكومة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي"، مجلة الاقتصاديات المال وأعمال، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، العدد 6، جوان 2018.
- 4- عبد الرضا شفيق البصري، بداء فاضل جاسم، "دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين، "مجلة الإدارة والإقتصاد بغداد العدد 110، 2017.
- 5- سالم حسن الطلاع، "أثر الإفصاح المحاسبي على ظاهرة التهرب الضريبي، "رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2018.
- 6- لقاء مالك عبد الرحمن، "دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي "مجلة دراسات ومالية، العدد 47، 2019.
- 7- عزالدين محمد نجيب، يوسف عاشور، "تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية، مجلة دراسات وأبحاث "العدد 4، جامعة يحي فارس المدية، 2020.

رابعا: القوانين والتشريعات

- 1- المالية العامة، جامعة القدس المفتوحة 1998.
- 2- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة.
- 3- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية،

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. www.mfdgi.gov.dz.
2. الموقع الرسمي لجهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.mf

